**مقدمة:**

 أصبح موضوع البيئة وحمايتها وترقيتها موضوعا إستراتيجيا على المستوى الدولي في الوقت المعاصر ويعود ذلك إلى التأثير القويّ والمباشر للبيئة على نوعية حياة الإنسان في عصرنا هذا.

 هذه الأهمية الاستراتيجية أدركتها دول وتبنتها، وبقيت أخرى مترددة بشأن ذلك نظرا لتعارض مصالحها الاقتصادية مع مسألة حماية البيئة .

 بالنسبة للجزائر فإنّ موضوع التنمية البيئية لم يكن من أولويات الجزائر المستقلّة التي كانت أولا تبحث عن الإستقرار السياسي والإنتعاش الإقتصادي والعدالة الإجتماعية وتأخر الإهتمام بالبيئة الذي بدأ محتشما في الثمانينات ثمّ ما إنفّك يلقى مزيدا من الإهتمام بعد معاهدتي " ريو ديجانيرو" الأولى والثانية في سنتي 1992 ،2012 .

 إنّ مسألة التنمية في الجزائر كما هو الحال في كثير من الدول النامية قد يكتنفها بعض الاختلال خاصة إذا قابلنا البعد البيئي للتنمية مع البعد الاقتصادي لها لاسيما في القطاع الصناعي و ما يسببه من تلوّث للبيئة.

 في إطار سعيها لتحقيق تنمية متوازنة على غرار كثيرا من الدول التي زاد تفطّنها بالبيئة كخيار استراتيجي من خيارات التنمية ، أصبحت الجزائر تبذل جهودا لا تنْكر لأجل حماية وترقية البيئة منها مشاركتها في العديد من الندوات وأخذها بالتوصيات الصادرة عن المعاهدات .

 بيْد أن المجهودات المبذولة في هذا الإطار ليست حكرا على السلطات المركزية و لا عبءًاً ملقى على عاتقها وحدها إذ لابدّ من تظافر الجهود المركزية للدولة مع الجهود المحلية والمجتمع المدني .

 من خلال هذا المنطلق تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى سنّ التشريعات والإجراءات الوقائية التي تخص حماية البيئة ، بإعتبارها أولوية وطنية من خلال سعيها إلى إعادة الإعتبار للبيئة ومحاولة حلّ مشكلاتها والآثار السلبية التي تخلّفها هذه المشاكل على رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فأصدرت مجموعة من النصوص القانونية تهدف إلى المحافظة على البيئة من جميع أنواع التلوث، وإستحدثت العديد من الهيئات والمؤسسات الإدارية المتخصصة في مجال حماية البيئة حيث أوكلت هذه المهمّة إلى عدّة أجهزة مركزية في البداية ثمّ وسّعت نطاق حماية البيئة إلى المستوى المحلّي بغية تجسيد إرادة الدولة في حماية البيئة من أضرار وأخطار التلوّث على الصعيدين الوطني والمحلّي.

 رغم هذه الإجراءات والتدابير المتخّذة إلاّ أنّ أخطار التلوّث ما تزال تحوم بمدننا وأريافنا وتشكل تهديدا حقيقيا للبيئة في الجزائر ما يدفعنا إلى معرفة الدور الذي تقوم به الجماعات المحلية في حماية البيئة، ومن هنا تظهر جدوى معالجة هذا الموضوع .

 إنّ أهمية هذه الدراسة تكمن في معالجة مسألة مصيرية تعني الإنسانية ككل وتعني جميع الدول المتطورة والدول السائرة في طريق النمو ، ألا و هو حماية البيئة و المحافظة عليها .

 فأهمية الموضوع تأتي من الإهتمام المتزايد بالبيئة على مستوى الحكومات و المنظمات الدولية ذات الصلة وعلى المستوى الإعلامي والشعبي، خاصة بعد الكوارث والأزمات البيئية التي برزت في العقود الأخيرة كظاهرة الإحتباس الحراري، كما تكمن أيضا هذه الأهمية في إبراز المعالم التي ترتكز عليها السياسة البيئية في الجزائر خاصة على المستوى المحلي ومدى قدرة الجماعات المحلية على التكفل بالمشاكل البيئية المطروحة خاصة أن هذه الدراسة تتجه إلى موضوع لم يحظ بدراسات كثيرة للبيئة على الصعيد المحلي مع العلم أن أي أساس للحفاظ على البيئة ينطلق من الجماعات المحلية بإعتبارها الأقرب والأعلم بالمشاكل البيئية لإقليمها.

 أما عن أسباب إختيار هذا الموضوع فيعود إلى أنه وبالرغم من أن هناك ترسانة قانونية خاصة بحماية البيئة متوفرة لدى الجماعات المحلية إلا أننا نرصد تزايد التلوث الكمي والنوعي عبر مدننا وكذا الظواهر البيئية السلبية بشكل يومي كفوضى العمران مثلا، وهو ما إستدعى لمعرفة المهام الموّكلة للجماعات المحلية في مجال حماية البيئة ومدى قدرتها على التدخل لحل المشاكل البيئية وفق القوانين السارية.

 تبعا لما سبق ذكره تبرز لنا معالم الإشكالية التي تتمحور حول **فعاّلية دور الجماعات المحلية في حماية البيئة كأحد الفاعلين في هذا المجال** من خلال معرفة المهام المنوطة بالجماعات المحلية واختصاصات المجالس الشعبية البلدية والولائية وصلاحياتها للمحافظة على البيئة و كذا الوسائل المتوفرة لديها ، وبالتبعية كيفية التصدي لما يقع على البيئة من جرائم ، وهذا ما يستدعي بالضرورة دراسة توجهات الجزائر في مسألة حماية البيئة ومتابعة التشريعات التي صدرت في هذا الشأن والعمل على إيجاد الحلول وطرح الإقتراحات والتوصيات المناسبة لهذا الغرض.

وتمتد إشكالية الدراسة إلى أسئلة فرعية:

* ما مدى أهمية موضوع البيئة في الجزائر من خلال النصوص القانونية ذات العلاقة به، لاسيما تلك المتعلقة بدور الجماعات المحلية في حماية البيئة ؟
* هل أسهمت النصوص القانونية و التنظيمية التي حرصت الدولة على سنّها في جعل الجماعات المحلية مدركة لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها في مجال البيئة ؟
* ماهي الآليات التي تمكّن الجماعات المحلية من الإضطلاع بدور فعّال في حماية البيئة في الجزائر ؟

 إنّ طبيعة الموضوع المعالج ، يفرض إعتماد منهجي الوصف والتحليل لأجل إستجلاء أهمية موضوع البيئة والإحاطة بالمشكلات التي تهددها ، وكذا تحليل النصوص القانونية المنظمة لدور الجماعات المحلية في هذا المجال .

 كما لم تخل الدراسة من استخدام المنهج المقارن لتحديد أوجه الاختلاف والشبه في تشريعات وسياسات حماية البيئة في بعض البلدان المتوسطية والعربية ذات البيئات المماثلة للجزائر بغرض معرفة الإيجابيات والسلبيات في تناولها للظواهر البيئية التي تشترك فيها.

 كما تمّت الاستعانة بالمقاربة المؤسسيّة وهذا أثناء تتبع مسار الوزارات المعنية بحماية البيئة وكذا التطرق إلى هياكل وزارة التهيئة العمرانية والبيئة.

 لأجل ما تقدمّ تمّ تقسيم البحث إلى فصلين:

 تناول في الفصل الأول مفهوم البيئة والاطار القانوني لحمايتها على المستوى المحلي، من خلال طرح موضوع البيئة كموضوع يحظى بإهتمام بالغ وطرح تطور اهتمام المشرع بحمايتها ومن ثم التطرق إلى الاطار القانوني للجماعات المحلية لهاته الحماية .

 وفي الفصل الثاني وسائل تدخل الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة بالتعرض إلى الضبط الاداري في مجال البيئة والتخطيط البيئي المحلي ثم دور المرفق العام في حماية البيئة .